



الحدث الجانبي السادس في بروكسل: المضي قدماً على صعيد الحقيقة والعدالة: معالجة أزمة الأشخاص المفقودين والاحتجاز في سوريا

عند مشاهدة اللقطات الصادمة من مذبح التضامن، وعند النظر في الصور المؤلمة للجنث المشوهة في ملف قيصر، فإنني بالطبع، كمحامية في القانون الجنائي، أفكر في المهام التحقيقية والجنائية والتحليلية والقانونية اللازمة للتحقق من المواد المعنية وتحديد قيمتها الإثباتية. وعند مشاهدة هذه الصور أدرك كذلك أن عائلات المفقودين ستشاهدها أيضاً. فهل سيكون أولئك الذين ظهروا في الفيديو أو في الصورة من الأبناء المفقودين؟ إن كل صورة أو فيديو للجرائم التي يجري الكشف عنها يجلب معه بلا شك أملاً مصحوباً بالخوف من إجابة.

وقد سمعنا دياب وهبة يشرحان بقوة سبب عدم تلبية احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين في سوريا حالياً. وقدمنا الأسباب القاهرة التي دفعت منظمات المجتمع المدني السورية التي يمثلانها وواضعي ميثاق الحقيقة والعدالة الآخرين إلى الدعوة إلى إنشاء هيئة فعالة قادرة على تلبية تلك الاحتياجات. إنها دعوة نؤيدها نحن في الألية بالكامل. وفي حين أننا لسنا مكلفين بالبحث عن المفقودين، فإننا ملتزمون بدعم أهداف العدالة الواسعة، بما في ذلك دعم البحث عن المفقودين بكل الطرق المتوافقة مع ولايتنا ومواردنا. وسأشرح الدروس ذات الصلة التي تعلمناها من عمليات المساءلة السابقة التي نبني عليها نهجنا، والخطوات الأولى التي اتخذناها في هذا الاتجاه، ولكن أيضاً كيف يمكن لكيان مكرس مكلف بالعمل على هذا الملف العاجل، وموثوق به من قبل الأسر وقادر على تلقي المعلومات ذات الصلة التي نحددها لدعم البحث عن الأشخاص المفقودين، أن يحدث فرقاً كبيراً.

وقبل دوري الذي أؤديه في الوقت الحالي، عملت في محاكم مختلفة مسؤولة عن تحقيق العدالة لضحايا وناجين من جرائم دولية أساسية. وقد جعلتني تلك التجارب أدرك تماماً أنه بالنسبة لأسر الأشخاص الذين فقدوا نتيجة للاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو القتل أو الهجمات غير القانونية، لا يمكن أن تكون هناك عدالة حقيقية دون الإجابة على أسئلة الأسر بشأن مصير أحبائهم. وفي المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة على وجه الخصوص، كان الزملاء العاملون في مكتب المدعي العام يعملون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن استخدام جمع الأدلة في البحث عن الأشخاص المفقودين. وقد علمتني تجربتهم كيف أن المعلومات الواردة في المواد التي جمعها المحققون لأغراض الملاحقات القضائية في المقام الأول أثبتت قيمتها بمرور الوقت في دعم البحث عن الأشخاص المفقودين. وتضمنت تلك المواد معلومات حاسمة يمكن أن تساعد الكيانات المكلفة بالقيام بهذا العمل على الإجابة على أسئلة الأسر بشأن مصير أحبائهم. ومع ذلك، لم تُنشأ، من واقع تجربتهم، أطر شاملة إلا في وقت متأخر من عمر هذه المحكمة لتيسير وصول الجهات المكلفة بالبحث عن المفقودين إليها حتى تتمكن من بدء العمل للبحث عن المعلومات ذات الصلة في سجلات هذه المحفوظات. وحتى في ذلك الوقت، لم يكن الأمر سهلاً فالوثائق لم تنظم بطريقة تساعد على هذا البحث.

واستنادا إلى هذه الدروس، من الواضح أن هناك تقاطعا واضحا بين المساءلة الجنائية والبحث عن الأشخاص المفقودين. فالاثنان ليسا متعارضين. وتخبّرنا عائلات المفقودين في سوريا عن الكرب الهائل الذي يعانون منه لعدم تمكنهم من العثور على أي معلومات عن حالة أو مكان وجود أحبائهم. ويخبّرنا السوريون الذين اعتقلوا وعذبوا وأفرج عنهم أن مما فاقم التعذيب الجسدي والعقلي الذي تعرضوا له أثناء الاحتجاز معرفتهم بأن عائلاتهم تعاني أيضا. ولا تملك الآلية الولائية ولا القدرة على تلبية جميع الاحتياجات التي عبرت عنها أسر الأشخاص المفقودين. فهي لا تستطيع الوصول إلى مرافق الاحتجاز، ولا المقابر الجماعية، وليست مكلفة بالتفاوض على إطلاق سراح المحتجزين. ومع ذلك، فإن مستودعها المركزي للمعلومات والأدلة هو مورد قوي يمكن أن يدعم الجهود المبذولة لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سوريا. إن عمليات التواصل التي أجريها أنا وزملائي في الآلية مع ممثلي الضحايا والناجين السوريين تؤكد أنه ينبغي لنا أن نساعد حيثما أمكننا ذلك. ويجب أن تكون هذه الأولوية لأسر الأشخاص المفقودين جزءا من أولوياتنا وهي جزء هام من نهجنا الذي يركز على الضحايا والناجين.

إن الأحداث الكامنة وراء ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية التي كُلفت الآلية بالتحقيق فيها، تؤدي دائما إلى أعداد كبيرة من الضحايا المفقودين. ولدينا، كما تعلمون، خطوط مستمرة من التحقيق بشأن "الجرائم المتعلقة بالاحتجاز"، وكذلك الهجمات غير القانونية، والجرائم التي ارتكبتها داعش. إن استعراض المواد الذي نجريه لتطوير العمل التحليلي كجزء من خطوط التحقيق هذه أو ملفات القضايا، وكذلك للرد على طلبات المساعدة من السلطات القضائية المختصة، يسمح بتحديد المعلومات، ذات الصلة المباشرة بالبحث عن الأشخاص المفقودين، داخل مستودعنا المركزي. ولكي نكون في وضع يمكننا من الإسهام بفعالية في هذه الجهود، اتخذنا بالفعل بعض الخطوات الرئيسية الأولى، واتصلنا بالكيانات المكلفة بالبحث عن الأشخاص المفقودين بهدف تحديد المعلومات المعينة التي من شأنها أن تدعم بحثها على أفضل وجه، وطورنا نظاما للوسم في مستودعنا المركزي وفقا لذلك. كذلك وضعنا أطرا لتمكيننا من تبادل المعلومات ذات الصلة من المستودع المركزي مع الكيانات المكلفة بالبحث عن المفقودين حيثما أمكن ذلك، ونحن ننقل تلك المواد بشكل استباقي على أساس منظم. ونحن الآن بصدد وضع استراتيجية أكثر شمولا، وبناء على طلب الجمعية العامة، نستكشف سبلا إضافية بشأن كيفية دعم الآلية للبحث عن الأشخاص المفقودين نتيجة للجرائم الفظيعة المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس 2011.

لقد شاركتُ في المشاورات التي أعقبت اتخاذ القرار 228/76 الذي يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة حول كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سوريا وتقديم الدعم لأسرهم. وأمل أن تسفر الدراسة عن خطوات ملموسة تسمح بذلك. لقد استمعنا للتو لميشيل وهي تذكرنا بأن معرفة العائلات بما حدث لأحبائهم هو حق من حقوقهم. واستمعنا لباولو وهو يكرر الدعوة التي أطلقت منذ عام 2016 بأن يدعم المجتمع الدولي إنشاء آلية لتسجيل حالات المفقودين والتحقيق في أماكن وجودهم وتحديد الرفات البشرية، بما في ذلك تلك التي عثر عليها في مقابر جماعية. وفي حين أننا لا نعرف حتى الآن ما ستكون عليه استنتاجات الدراسة التي أذنت بها الجمعية العامة، ولا الخطوات الملموسة التي ستُتخذ، أود أن أؤكد مجددا هنا أن الآلية على استعداد لدعم آلية مكرسة إذا أنشئت ومتى أنشئت. ونريد تجنب وضع تظل فيه المعلومات ذات الصلة والقابلة للمشاركة التي حددتها الآلية في مستودعها المركزي دون استخدامها في الوقت المناسب للمساعدة في تقديم إجابات للعائلات عن مصير أحبائهم. وإلى جانب

المعلومات التي تتقاسمها العائلات نفسها وغيرها من المعلومات التي تجمعها الكيانات المكلفة بالبحث عن المفقودين، فإن المعلومات التي تشاركها الآلية ستساعد كيانا مكرسا في جهوده لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سوريا. وليس هناك شك في ذهني في أن مثل هذا الكيان يمكن أن يغير قواعد اللعبة للعائلات.

وفي جميع مشاوراتنا العديدة مع الضحايا والناجين منذ بداية عملنا في الآلية، كان مصير الأحياء المفقودين في سوريا أولوية دائمة الوجود. لقد رأينا منذ البداية أنه على الرغم من أننا كيان للمساءلة فإن علينا أن نفهم الصورة الأكبر وأن نعترف بالصلة بين عمل المساءلة وتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم. وكان هذا أحد أقدم التزاماتنا في الرؤية المحددة للآلية، وتصبح هذه المسألة أكثر إلحاحا مع مرور الوقت. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تجاه جميع المتضررين للعمل معا، والتفكير الإبداعي، وإيجاد سبل للتنسيق، وتبادل المعلومات، وضمان منح هذا الملف المنزلة التي يحتاجها على وجه السرعة. وعلى الرغم من التحديات فإننا إذا كنا صادقين في شواغلنا بشأن احتياجات الضحايا والناجين، يجب أن نجد حلا لإنهاء معاناة الكثيرين من المفقودين وعائلاتهم.
